

Distr.: General
18 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الرابعة والأربعون

٢٦ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس ٢٠١٣

البند ٣ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: المحاسبة البيئية - الاقتصادية

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية

مذكرة من الأمين العام

بناءً على طلب تقدمت به اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والأربعين (انظر E/2012/24، الفصل الأول - ألف)، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية. ويبين التقرير التقدم الذي أحرزته اللجنة في عملها، مع التركيز بشكل خاص على تنقيح نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ويعرض التقرير استراتيجية تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والجهود التي تبذل للترويج للإطار المركزي في المحافل الدولية. ويعرض التقرير للنظر المحاسبة التحريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتفرعات هذا النظام وتطبيقاته. ويقدم مقترحاً لوضع الصيغة النهائية للشق المتعلق بالطاقة من النظام إلى جانب الوثيقة التشاورية لكي تنظر فيهما اللجنة. وترد نقاط المناقشة في الفقرة ٣٤ من التقرير.

* E/CN.3/2013/1.



الرجاء إعادة استعمال الورق

100113 070113 12-65687 (A)



تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية

أولاً - مقدمة

١ - إن اللجنة الإحصائية، بموجب قرارها ١٠٥/٤٣ (انظر E/2012/24، الفصل الأول - باء):

(أ) أعربت عن تقديرها للعمل الذي قامت به لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية وسلمت بالمساهمة الكبيرة المقدمة من الرئيس والمكتب وأعضاء هيئة التحرير والمحرر بالإضافة إلى البلدان والوكالات التي شاركت في عملية التشاور؛

(ب) أعربت عن تقديرها لشفافية عملية وضع الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص مختلف جولات المشاورات العالمية بشأن الورقات الختامية المتعلقة بمسائل التنقيح، والتوصيات المجمعّة بشأن المسائل المطروحة وفرادى الفصول وأخيراً المشروع الكامل للإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛

(ج) وافقت على اعتماد الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لعام ٢٠١٢ باعتباره الصيغة الأولية للمعايير الدولية للحسابات البيئية - الاقتصادية، وذلك رهناً بإجراء مزيد من التنقيح، مع التسليم بأنه يتعين إدخال المزيد من التحسينات على عملية القياس في ما يتعلق بمسائل محددة؛

(د) اعترفت بأن الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية سيخضع، شأنه شأن جميع المعايير الإحصائية الدولية، لتنقيحات تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من عملية التنفيذ ومن التقدم المنهجي المحرز، وطلبت إلى اللجنة وضع عملية تحديث تحاكي تلك المستخدمة لنظام الحسابات القومية؛

(هـ) طلبت أن تتضمن مقدمة الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية إشارة مفصلة إلى جدول أعمال شامل للبحوث وعملية لتحديث المعايير، وسلّمت بأن تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية يجب أن يعتبر برنامجاً طويل الأجل يتم تنفيذه بمرونة وبشكل تدريجي، مع إيلاء الاعتبار الكامل للظروف والمتطلبات الوطنية؛

(و) حثت لجنة الخبراء على استكمال الوثائق الداعمة للإطار المركزي بما في ذلك تنقيح المقدمة على النحو الوارد في الفقرة الفرعية (هـ)، وإضافة جدول أعمال البحوث، وجدول تتضمن أرقاماً توضيحية ومسرداً ومرفقات وقائمة بالمراجع؛

(ز) حثت اللجنة على مواصلة عملها في مجال وضع استراتيجية مفصلة لبرنامج تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية على الصعيدين العالمي والإقليمي ولا سيما خريطة طريق محددة تتبعها البلدان، وشجعت الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية على الشروع في أنشطة التجميع وفقاً للإطار المركزي؛

(ح) سلّمت بأن استراتيجية التنفيذ المفصلة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية يجب أن تعكس الحاجة إلى التنسيق الإقليمي وشبه الإقليمي نظراً لاختلاف مستويات التنمية الإحصائية، وشدت على ضرورة وضع استراتيجية للدعوة من أجل إشراك المستخدمين، ولا سيما المشاركين منهم في صياغة السياسات وتحليلها؛

(ط) طلبت إلى الوكالات الدولية والجهات المانحة الأخرى توفير الموارد لتقديم المساعدة التقنية لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتطوير الإحصاءات الأساسية الاقتصادية والبيئية في البلدان، ولا سيما في البلدان النامية؛

(ي) أحاطت علماً ببرنامج عمل لجنة الخبراء فيما يتعلق بالعمل المتعلق بالحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وتفرعات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتطبيقاته، وطلبت إلى اللجنة تقييم التقدم المحرز في اجتماعها المقبل المزمع عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٢ ومدى أهمية هذا العمل بالنسبة للإحصاءات الرسمية وذلك بهدف تقييم ما إذا كان يمكن تقديم الوثيقتين إلى اللجنة الإحصائية المقبلة لمواصلة النظر فيهما؛

(ك) طلبت إلى اللجنة التشجيع على الاعتراف بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية باعتباره الإطار الإحصائي في تقييم العلاقة بين الاقتصاد والبيئة، ولهذا الغرض الترويج للنظام في المناسبات الدولية الكبرى، ولا سيما في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

(ل) أحاطت علماً ببرنامج العمل المتعلق بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال الطاقة، وشجعت اللجنة على إجراء مشاورات عالمية والتشاور مع أفرقة المدن ذات الصلة لوضع الصيغة النهائية للمشروع لكي تعتمد اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٣.

٢ - ويتألف هذا التقرير من الفروع التالية: الفرع الثاني يوجز استراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، والفرع الثالث يعرض التقدم المحرز في نشر الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، والفرعان الرابع والخامس يقدمان معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في العمل على الحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وتطبيقات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتفرعاته. ويقدم الفرع السادس معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في العمل على النظام الفرعي المعروف بنظام

المحاسبة البيئية - الاقتصادية للطاقة. ويعرض الفرع السابع أنشطة اللجنة في مجال التشجيع على الاعتراف بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ويعرض الفرع الثامن الأنشطة في مجال تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للمياه ويعرض الفرع التاسع النقاط التي ستناقشها اللجنة. وقد جرى تعميم موجز لأنشطة مختلف الأفرقة العاملة في إطار ولاية اللجنة كوثيقة معلومات أساسية.

ثانياً - استراتيجية تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية

٣ - بناءً على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والأربعين، أعدت اللجنة استراتيجية مفصلة لتنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية على الصعيدين العالمي والإقليمي. ونوقش مقترح لاستراتيجية التنفيذ في الاجتماع السابع الذي عقدته اللجنة في حزيران/يونيه ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، أنشئت فرقة عمل لإعداد استراتيجية التنفيذ^(١). وناقش هذه الاستراتيجية كل من فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ومكتب اللجنة في عدد من اجتماعاته؛ كما نوقشت في الحلقة الدراسية الدولية المعنونة "نحو ربط النظم الإيكولوجية وخدمات النظم الإيكولوجية بالنشاط الاقتصادي والبشري"، التي عقدت في نيويورك من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. واستراتيجية التنفيذ المقترحة متاحة في شكل وثيقة معلومات أساسية.

٤ - ومن أهداف استراتيجية تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية:

- (أ) مساعدة البلدان في اعتماد الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية إدارياً لقياس الحسابات البيئية - الاقتصادية وتعزيز الإحصاءات الداعمة؛
- (ب) الإنشاء التدريجي للقدرة التقنية على تجميع البيانات وتقديم التقارير الدورية بشأن مجموعة دنيا من الحسابات البيئية - الاقتصادية مع تحديد النطاق المناسب وتوفير القدر الملائم من التفصيل والنوعية.

٥ - وبناءً على طلب اللجنة، تراعي استراتيجية التنفيذ، كمنطلق، مختلف مستويات تفصيل الإحصاءات البيئية والإحصاءات الاقتصادية في مختلف البلدان والمناطق وتعكس الحاجة إلى التنسيق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ومن العناصر الرئيسية في هذه

(١) تتألف فرقة العمل المعنية بتنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية من الأعضاء التالية أسماؤهم: غيرت بروينوج (هيئة الإحصاء الهولندية، رئيساً)، وأندري تاتارينوف (دائرة الإحصاء الاتحادية في الاتحاد الروسي)، وجو دو بير (هيئة الإحصاء في جنوب أفريقيا)، وإينغر إيكولون (هيئة الإحصاء السويدية)، وميريام لينستر (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، وغلين ماري لانج (البنك الدولي).

الاستراتيجية إتاحة نهج مرن ونموذجي بحيث يتسنى للبلدان تحديد أولويات الحسابات التي تريد تنفيذها في الأجل القصير إلى المتوسط حسب ظروفها ومتطلباتها في مجال السياسات. ومع أنه لا حاجة تدعو البلدان إلى تنفيذ جميع حساباتها بصورة متزامنة، فإن من المهم إيجاد الظروف اللازمة لتجميع مجموعة دنيا من الحسابات البيئية - الاقتصادية.

٦ - ويجري تنفيذ النهج المرن والنموذجي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية على أربعة مراحل. فالمرحلة الأولى تركز على وضع ترتيبات مؤسسية وطنية ملائمة على أساس أولويات السياسات المتفق عليها التي تحدد نطاق الحسابات والجداول وتفصيلها، والتي ستحكم استراتيجية التنفيذ وتقدم لها الدعم. ومن الأهداف الهامة للمرحلة الأولى تحديد ما إذا كان هناك التزام وإمكانات إبقاء البرنامج على مر الزمن. وتمثل المرحلة الثانية في التقييم الذاتي الذي ستصمم أداة تشخيص لإجرائه من أجل تحديد الحسابات التي يمكن تنفيذها ومصادر البيانات الأساسية اللازمة لتحقيق تلك الغاية. وتشمل المرحلة الثالثة تقييم جودة البيانات الأساسية اللازمة لتجميع الحسابات. وتمثل المرحلة الرابعة في صياغة خطة التطوير الاستراتيجي للمحاسبة البيئية التي تتضمن تحديد أولويات أنواع الحسابات وأنشطة التحسين المتصلة ببيانات المصدر.

٧ - وحالما تُحدّد الأولويات، تقترح الاستراتيجية أن تستخدم البلدان مجموعة أساسية متفقاً عليها من الجداول والحسابات يمكن استخلاص مؤشرات منها لتوجيه تنفيذها. وسيجري إعداد هذه الجداول والحسابات وعرضها لكي تناقشها اللجنة في اجتماعها المقبل في حزيران/يونيه ٢٠١٣، ويمكن أن تشكل في المستقبل نقطة مرجعية لتقديم التقارير الدورية عن المجموعة الدنيا من الحسابات البيئية - الاقتصادية.

٨ - وأهم المسائل المتعلقة بعملية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية التحفيز السياسي وتطوير مصادر البيانات والبيئة المؤسسية ذات الصلة. ولهذه الغاية، تركز لجنة الخبراء على تقديم المساعدة للبلدان لتيسير عملية التنفيذ وتحفيزها من خلال تشجيع تطبيق الحسابات والإحصاءات المستمدة منها، والتدريب والتعاون التقني، وإعداد مواد وأدلة التدريب، والتعاون مع أوساط الأبحاث، والاضطلاع بأنشطة الدعوة.

٩ - وتسهب وثيقة المعلومات الأساسية التي تتضمن استراتيجية التنفيذ المفصلة في عرض جوانب أخرى من الاستراتيجية مثل آلية التنسيق، ورصد التقدم المحرز، والاستراتيجية المتعلقة بترتيبات التمويل. ولتيسير تنفيذ الإطار المركزي وتحفيزه، تقترح اللجنة إنشاء مجموعة شراكة تضم الشركاء النشطين في هذا الميدان. وستساعد مجموعة الشراكة كذلك في الترويج لأدوات التنفيذ العملية على نطاق المناطق من قبيل الكتيبات وأدلة التجميع والكتب المدرسية

وأنشطة الدعوة والدورات التدريبية، وأدوات البرمجيات لمختلف عناصر عملية إنتاج الإحصاءات واستخدام مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية باعتبارها نظاماً مشتركاً لنقل البيانات. وسيُنشأ صندوق استئماني للتنفيذ. وستعمل اللجنة عمل هيئة تنسيقية عالمية عامة. وستناقش اللجنة إدارة الشراكة وطرائق عملها بالتشاور الوثيق مع الوكالات الدولية، واللجان الإقليمية، والمنظمات التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية ذات الصلة.

ثالثاً - نشر الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية

١٠ - أعد الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بصيغته النهائية مع مراعاة ما قدمته اللجنة من توجيهات في دورتها الثالثة والأربعين. وقد استكملت هذه الوثيقة بإضافة خطة للأبحاث، ومسرد، وقائمة بالمراجع، ومرفقات. وعلاوة على ذلك، تضمنت الجداول أرقاماً توضيحية. وقد وزعت نسخة أولية غير محررة بشكل مطبوع وإلكترونيًا في أيار/مايو ٢٠١٢.

١١ - وسينشر الإطار المركزي رسمياً عام ٢٠١٣. وقد حرّر قسم مراقبة التحرير في الأمانة العامة للأمم المتحدة النسخة الأولية غير المحررة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) وراجعتها وحدة تحضير النصوص في الأمم المتحدة. ومن المقرر أن يتولى مكتب الشؤون القانونية في الأمم المتحدة صياغة اتفاق مشترك لحقوق التأليف والنشر بين الأمم المتحدة، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي وأن يوافق عليه أصحاب حقوق التأليف والنشر.

١٢ - ويشمل الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية خطة الأبحاث التي تشمل المسائل العالقة. وستحدد لجنة الخبراء الآلية المناسبة لحل تلك المسائل.

رابعاً - المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية

١٣ - جرى إعداد المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية برعاية اللجنة وتولى صياغتها محرر نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بمساعدة هيئة تحرير تضم خبراء تقنيين من الدوائر الإحصائية والعلمية والاقتصادية^(٢). وجرى إعداد مسودة عرض في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وتم التشاور مع فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية وكذلك مع خبراء معنيين بخدمات النظم الإيكولوجية وتقديرها. وبوجه خاص، نوقشت المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في المناسبات التالية:

- الاجتماع الثالث للخبراء المعني بحسابات النظم الإيكولوجية، المعقود في ملبورن، أستراليا، من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢؛
- الاجتماع السابع للجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢،
- الاجتماع الثامن عشر لفريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية المعقود في أوتاوا، كندا من ٢ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛
- الحلقة الدراسية الدولية المعنونة "نحو ربط النظم الإيكولوجية وخدمات النظم الإيكولوجية بالنشاط الاقتصادي والبشري" المعقودة في نيويورك من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

١٤ - وقد صيغت المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وهي وثيقة مرافقة للإطار المركزي، بوصفها جزءاً من المشروع المتعلق بتنقيح نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وهي لا تتوخى أن تكون معياراً إحصائياً بل تقدم بالأحرى توليفة للحالة الراهنة للمعارف المتعلقة بمحاسبة النظم الإيكولوجية. وتبين هذه الوثيقة بأن محاسبة النظم الإيكولوجية ميدان جديد وناشئ للقياس وبالتالي فهذا العمل يعتبر تجريبياً. غير أن المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية تستند إلى اختصاصات علمية راسخة

(٢) تضم هيئة التحرير الأعضاء التالية أسماؤهم: كارل أوبست (محرر نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، رئيساً)، ومايكل فاردون (مكتب الإحصاء الأسترالي)، ووارويك مكدونالد (مكتب الأرصاد الجوية، أستراليا)، ومايكل بوردت (كان يعمل سابقاً في هيئة الإحصاء الكندية)، وبرام إيديتر (مكتب الإحصاء المركزي، هولندا)، وبيير أريبلد غارنايوردت (مكتب الإحصاء النرويجي)، ولارس هاين (جامعة فاغنينغن، هولندا)، وجواد خان (مكتب الإحصاء الوطني، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وجوك مارتن وجون لوي فيبر (الوكالة الأوروبية للبيئة)، وأنطون شتويرر (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)، وغلين ماري لانغي (البنك الدولي). وتولت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة أمانة هيئة التحرير.

تشمل علم النظم الإيكولوجية، وعلم الاقتصاد، والإحصاءات الرسمية، ولا سيما المحاسبة الوطنية والبيئية - الاقتصادية. والغرض منها توفير إطار مفاهيمي لبرنامج الأبحاث المتعددة التخصصات للبلدان التي ترغب في اختبار تجميع حسابات النظم الإيكولوجية.

١٥ - وقد جرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ تعميم مسودة المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية للتشاور على نطاق واسع بهدف التوصل إلى استعراض نهائي للنطاق والمحتوى والتوازن بين المواد، وجمع تعليقات تقنية عليه. ونظراً لما للمواد من طابع متعدد التخصصات، جرى تشجيع المؤسسات المشاركة في استعراض مسودة التشاور على مناقشة تلك المسألة مع الوكالات ذات الصلة في بلدها والمسؤولة عن السياسات البيئية والاقتصادية، والمعلومات الجغرافية المكانية، ووكالات البحث والمؤسسات الأكاديمية. وجرى أيضاً تعميم مسودة الوثيقة مباشرة على خبراء مختارين في الأوساط العلمية والاقتصادية وكذلك أعضاء فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، وعلى المشاركين في المناسبات المذكورة في الفقرة ١٣ أعلاه. وسوف يقوم المحرر وهيئة التحرير بتحليل التعليقات الواردة وإعداد مسودة جديدة لتقديمها إلى اللجنة الإحصائية باعتبارها وثيقة معلومات أساسية للنظر فيها.

١٦ - وقد عُقدت، في نيويورك في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، حلقة دراسية دولية بعنوان "نحو ربط النظم الإيكولوجية وخدمات النظم الإيكولوجية بالنشاط الاقتصادي والبشري". واشتركت في تنظيم الحلقة الدراسية الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (برنامج البيئة)، والبنك الدولي، والوكالة الأوروبية للبيئة. وكان الهدف من الحلقة الدراسية إجراء مناقشة مستنيرة بشأن المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، لإقامة حوار وشراكة طويلة الأجل بين مختلف الأوساط. وكانت الحلقة الدراسية مهمة للتعريف بالمفاهيم والأساليب والتجارب في ضوء الطلب المتزايد للحصول على معلومات بشأن إدارة النظام الإيكولوجي ورصيد النظام الإيكولوجي. وحضر الحلقة الدراسية ما يربو على ٦٠ مشاركاً من المكاتب الإحصائية الوطنية، والوكالات الحكومية (مثل وزارات البيئة، والمالية، وما إلى ذلك)، والخبراء من الأوساط العلمية والاقتصادية.

١٧ - وأقر المشاركون في الحلقة الدراسية بأن المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية تعد خطوة كبيرة إلى الأمام في تطوير إطار مفاهيمي لقياس النظم الإيكولوجية دعماً لصياغة السياسات، مع الاعتراف في الوقت نفسه بأن العمل ما زال ذا طبيعة تجريبية وأن عدداً من المشاكل المتصلة بالبيانات والأساليب لا يزال من المتعين حلها ومواصلة تطويرها. وأوصيَ

بأن توضع خطة دولية للبحث والاختبار من أجل توجيه البلدان المستعدة للاضطلاع بالعمل التجريبي في هذا المجال. وينبغي أن يجري ذلك عن طريق إشراك أفرقة متعددة التخصصات من الإحصائيين، والمحاسبين الوطنيين، والاقتصاديين، والعلماء، وخبراء البيئة والسياسات البيئية. وأعيد تأكيد دور لجنة الخبراء المعنية بالحاسبة البيئية - الاقتصادية بوصفها الهيئة المركزية للإدارة المسؤولة عن إدارة العمل في محاسبة النظام الإيكولوجي على الصعيد الدولي من خلال النهوض بالحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. واقترح أن يجري إنشاء فريق خبراء دائم معني بمحاسبة النظم الإيكولوجية، تحت رعاية اللجنة، لتقديم المشورة بشأن المسائل التقنية ذات الصلة بتطوير واختبار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية مستقبلاً. وينبغي أن يكون نطاق خطة البحوث والاختبارات متصلاً بالعلاقة بين البيئة والنشاط الاقتصادي وغيره من الأنشطة البشرية.

١٨ - وسيكمل فريق الخبراء، الذي سيتألف من خبراء من الأوساط العلمية والاقتصادية والسياسية والإحصائية، عمل فريق لندن المعني بالحاسبة البيئية الذي سيجري إطلاعه على التطورات.

١٩ - وسوف يقدم ملخص للخطة المقترحة للبحث والاختبار باعتباره وثيقة معلومات أساسية. وسيقدم برنامج عمل مقترح، سيوضع بالتشاور مع فريق الخبراء مع مراعاة المبادرات السابقة في البلدان والمبادرات الدولية، لتنظر فيها لجنة الخبراء في اجتماعها المقبل في حزيران/يونيه ٢٠١٣ ويقدم تقرير عنه إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والأربعين في شباط/فبراير ٢٠١٤.

خامسا - تطبيقات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتفريعاته

٢٠ - واصل فريق فرعي تابع للجنة عمله لإعداد تطبيقات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتفريعاته من أجل تقديم مختلف النهج التي يمكن اعتمادها لتلبية متطلبات كل بلد على حدة، تبعا لاحتياجات سياساتها، وتحديد السبل التي يمكن استخدامها ليوفر نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المعلومات لأغراض تحليل السياسات. وأعدت هذه الوثيقة برعاية لجنة الخبراء، وصاغها محرر نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بمساعدة من هيئة تحرير مكونة من خبراء تقنيين من الأوساط الإحصائية^(٣). ونوقش التقدم المحرز في تطوير تطبيقات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتفريعاته في الاجتماع السابع للجنة في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٢١ - وجرى تعميم مسودة تطبيقات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتفريعاته للتشاور على نطاق واسع بهدف التوصل إلى استعراض نهائي للنطاق والمحتوى وتوازن المادة، وجمع تعليقات تقنية. ونظرا لما للمادة من طابع تطبيقي، جرى حث المؤسسات المشاركة في استعراض مسودة التشاور على مناقشة المواد مع الوكالات ذات الصلة في بلدها، بما في ذلك وكالات البحوث والأوساط الأكاديمية. كما قدم عرض حول الوضع الحالي للمسودة إلى فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية في اجتماعه السابع عشر الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وسوف يجلس المحرر وهيئة التحرير التعليقات الواردة ويُعدان مسودة جديدة يُعتمز تقديمها إلى اللجنة الإحصائية بوصفها وثيقة معلومات أساسية للنظر فيها.

سادسا - نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للطاقة

٢٢ - أثناء وضع الصيغة النهائية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للطاقة، واصلت الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة العمل بتعاون وثيق مع فريق الخبراء المعني بحسابات الطاقة، وفريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، وفريق أوصلو المعني بإحصاءات الطاقة، وفرقة العمل المعنية بحسابات الطاقة بالمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.

(٣) شمل أعضاء هيئة التحرير الخبراء التالية أسماؤهم: بيتر فان دن فين (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الرئيس)، وكارل أوبست (نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، محرر)، ومايكل فاردون (مكتب الإحصاءات الأسترالي)، ودينيس فيكسلر (مكتب التحليل الاقتصادي، الولايات المتحدة الأمريكية)، وسيوريد شيناو (المكتب المركزي للإحصاء، هولندا)، وروكي هاريس (وزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية، المملكة المتحدة)، وبريان نيوسون (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)، وميريام لينستر (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي). وقدمت الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة خدمات أمانة هيئة التحرير.

٢٣ - ومنذ الدورة الثالثة والأربعين للجنة، جرى استكمال مسودة نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للطاقة بناء على الاقتراحات المقدمة من اجتماع فريق الخبراء المعني بحسابات الطاقة الذي عقد في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في نيويورك. وعُمت على مجموعة فرعية تابعة لفريق الخبراء المعني بحسابات الطاقة، في شباط/فبراير ٢٠١٢ وآب/أغسطس ٢٠١٢، مسودات مستكملة للتعليق عليها واستعراضها. كما قدمت المسودة إلى فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية للتشاور بشأنها خلال اجتماعه السابع عشر الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وفي هذه العملية، سُويت المسائل المعلقة التي حددها فريق الخبراء وأعضاء فريق لندن، وبُسط النص والجدول لتحقيق مزيد من الاتساق الداخلي؛ وضمن اتساقها الكامل مع الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وأدرجت في المسودة النهائية صيغة محسنة لوصف العلاقة بين نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للطاقة والإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ونظام الحسابات القومية. وأضيف المزيد من التوضيح بشأن تقييم الموارد المعدنية وموارد الطاقة. وأدرجت مناقشة أكثر تفصيلاً لمعالجة الطاقة المستمدة من الموارد المتجددة، كما أُدرج عرض أكثر شمولاً عن الانبعاثات.

٢٤ - وعقب التشاور مع فريق الخبراء المعني بحسابات الطاقة، سيتم الشروع في مشاورات عالمية بشأن المسودة الكاملة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للطاقة، وهي مسودة تتألف من سبعة فصول ومرفقات. وسوف تشمل المشاورة المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية لضمان ملاءمة تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للطاقة وإمكانية تطبيقه وجدواه. وبعد ذلك ستدرج التعليقات الواردة خلال المشاورة ضمن المسودة النهائية خلال الربع الأول من ٢٠١٣ وتقدم إلى فريق الخبراء للاستعراض النهائي قبل تقديمها إلى لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية والاقتصادية. وبناء على توصية اللجنة، سيقدم مكتبها نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للطاقة في صيغته النهائية إلى مكتب اللجنة الإحصائية لاعتماده.

سابعاً - الترويج لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية

ألف - المناسبات الجانبية على هامش مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٢٥ - خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠)، نظمت لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية بالاشتراك مع الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة مناسبتين جانبيتين للترويج لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بوصفه الإطار الإحصائي لتقييم البيئة وعلاقتها بالاقتصاد.

٢٦ - وعقدت في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ المناسبة الأولى، تحت عنوان "تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في البلدان - الدروس المستفادة" بوصفها مناسبة للتعليم في مجال التنمية المستدامة، وشاركت في رعايته أستراليا وإيطاليا والبرازيل وجنوب أفريقيا وهولندا. وفي هذه المناسبة، تبادل ممثلون من المكاتب الإحصائية خبراتهم في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، حيث شرحوا تفاصيل الترتيبات المؤسسية المطبقة، ورسموا خرائط للمعلومات المتاحة في مختلف المؤسسات وقِيموها، وروجوا للحسابات، وبشكل أعم، وضحوا ما نجح وما لم ينجح في ممارساتهم على الصعيد الوطني. وناقش المشاركون أيضا كيفية إدارة الطلب المرتفع في مجال السياسات في البلدان على حسابات النظم الإيكولوجية وتنفيذها على المستوى دون الوطني. وبعد الملاحظات الاستهلالية التي أدلى بها رئيس لجنة الخبراء، انخرط أعضاء فريق المناقشة من الاتحاد الروسي وإيطاليا والبرازيل وكندا وكولومبيا وهولندا في مناقشة تفاعلية مع المشاركين.

٢٧ - وعقدت في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ المناسبة الثانية تحت عنوان "نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية: إطار الرصد للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة"، واشتركت في رعايتها أستراليا والبرازيل. وكان الغرض الرئيسي من هذا الحدث هو التوعية بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية باعتباره نظاما متعدد الأغراض ينظم ويدمج الإحصاءات البيئية والاقتصادية والاجتماعية - الديمغرافية لمعالجة المسائل المتعلقة بالسياسات، خصوصا تلك المتصلة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. وعرض أعضاء فريق المناقشة من عدد من المنظمات التي أدرجت نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية كجزء من برنامجها بشأن الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة تجربتهم بشأن كيفية استخدام مفاهيم نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وحساباته للرد على الأسئلة المتعلقة بالسياسات فيما يخص هذه المسائل. وتابع المشاركون باهتمام بالغ العروض بشأن مبادرة المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، المسماة "ما وراء الناتج المحلي الإجمالي"، وشراكة خدمات محاسبة الثروات وتقييم النظام الإيكولوجي التابعة للبنك الدولي، ومبادرة الفقر والبيئة التابعة للبرنامج الإنمائي، وبرنامج الاقتصاد الأخضر التابع لبرنامج البيئة وبرنامج النمو الأخضر التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتقدم الذي أحرزته الوكالة الأوروبية للبيئة في حسابات المياه وفائدتها في دعم تنفيذ التوجيه الإطاري للاتحاد الأوروبي بشأن المياه.

باء - مذكرة إحاطة بشأن الإطار المركزي

٢٨ - أعدت مذكرة إحاطة بشأن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لنشرها على نطاق واسع خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بنية الترويج للمعيار الجديد باعتباره إطارا

للقياس يدعم سياسة التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. وتشرح مذكرة الإحاطة أهمية وفوائد تنظيم المعلومات البيئية في نظام محاسبة مرتبط بالحسابات الاقتصادية. كما تقدم أمثلة للكيفية التي تستتير بها مختلف أطر السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وكيف يخدم هذا النظام مجموعة متنوعة من أغراض الرصد. وتتضمن أمثلة من أستراليا وجنوب أفريقيا والصين والفلبين وهولندا والاتحاد الأوروبي. وهي تصف الأنظمة الفرعية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، أي نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للمياه، ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للطاقة، وتقدم أمثلة على أنواع الأسئلة التي يمكن الإجابة عليها باستخدام هذه الأدوات المحاسبية.

جيم - مذكرة إحاطة عن المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية

٢٩ - أعدت مذكرة إحاطة عن المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للندوة الدولية المعقودة في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (انظر الفقرة ١٦ أعلاه). وتوفر مذكرة الإحاطة لمحة عامة عن محاسبة النظم الإيكولوجية ومفاهيمها الرئيسية. وترد في المذكرة أمثلة على المشاريع الحالية بشأن محاسبة النظام البيئي في أستراليا وكندا وأوروبا والمملكة المتحدة. وترد أيضا دراسات حالات إفرادية عن التنوع البيولوجي ووضع نماذج النظم الإيكولوجية تستند إلى البيانات التي تجمع بطريقة تتفق مع المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

ثامنا - تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للمياه

٣٠ - عُرضت استراتيجية تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للمياه على اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والثلاثين المعقودة في ٢٠٠٨. وتهدف الاستراتيجية إلى إدماج نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المياه في إطار السياسات الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية وفي النظم الإحصائية الوطنية. وهي تركز تركيزا شديدا على ربط العمل بحسابات المياه بطلبات المستخدمين، وربطه بشكل أعم بالسياسات الاقتصادية الوطنية. وتعمل الشعبة الإحصائية بتعاون وثيق مع البلدان والوكالات الدولية لتطوير أوجه التآزر ودعم المبادرات الإحصائية من أجل تحسين برامج إحصاءات المياه.

٣١ - وقد ركزت استراتيجية التنفيذ على تطوير وتعزيز عمليات جمع وتجميع البيانات الأساسية، وإدراج البيانات في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للمياه لإجراء التحليل والتفسير واستنباط مؤشرات السياسات العامة ذات الصلة. وقد بُذلت جهود كبيرة لفهم عمليات وضع البيانات في البلدان، وتعريفها وتصنيفاتها، وكذلك مدى توافر البيانات

ونوعيتها. وعلاوة على ذلك، ما فتئ تطوير الشراكات مع مختلف منتجي البيانات ومستخدميها يشكل عاملا حاسما في نجاح استدامة التنفيذ.

٣٢ - وفي إطار استراتيجية التنفيذ نُظِم العديد من حلقات العمل في البلدان بالشراكة مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومنظمات أخرى. وفي ٢٠١٢، نُظِمَت ثلاث حلقات عمل حضرها مشاركون من المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات أو الوكالات المسؤولة عن المياه. وقد نُظِمَت الحلقة الأولى في بيروت بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والوكالة الأوروبية للبيئة، لفائدة أربعة بلدان في المنطقة^(٤). ونُظِمَت حلقة العمل الثانية في الرباط، المغرب، بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والوكالة الأوروبية للبيئة، لفائدة خمسة بلدان أفريقية^(٥). ونُظِمَت الحلقة الثالثة في ليمبا، بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لفائدة خمسة بلدان في المنطقة^(٦).

٣٣ - ونظرا لارتفاع الطلب على المواد الداعمة بشأن تنفيذ حسابات وإحصاءات المياه، تضع الشعبة الإحصائية مبادئ توجيهية للتجميع. ويفترض أن توفر المبادئ التوجيهية للخبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات أو وكالات المياه، وكذلك لغيرهم من أصحاب المصلحة في البلدان، أدوات تساعدهم في جمع إحصاءات المياه وتجميعها، ودمجها ضمن الإطار المحاسبي، واستنباط المؤشرات، في إطار وضع نظام لرصد السياسات المائية. وفي ٢٠١٢ تم إنشاء هيئة تحرير للمساعدة في إعداد المبادئ التوجيهية. وقد تم إصدار المسودات الأولية لبعض الفصول، ومن المتوقع أن تكون المسودة الكاملة للمبادئ التوجيهية جاهزة للتشاور الواسع النطاق في الربع الرابع من عام ٢٠١٣.

(٤) شملت البلدان المشاركة في حلقة العمل الأردن وفلسطين ولبنان ومصر.

(٥) شملت البلدان المشاركة في حلقة العمل تونس والجزائر وموريتانيا وموريشيوس والمغرب.

(٦) شملت البلدان المشاركة في حلقة العمل إكوادور وبيرو وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا.

تاسعا - نقاط للمناقشة

٣٤ - اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

- (أ) إبداء آرائها بشأن التقدم المحرز في عمل لجنة الخبراء؛
- (ب) إقرار استراتيجية تنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛
- (ج) اعتبار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية موجزا توليفيا للمعارف الحالية بشأن محاسبة النظام الإيكولوجي؛
- (د) التعبير عن آرائها بشأن خطة البحوث في مجال محاسبة النظام الإيكولوجي؛
- (هـ) النظر في تطبيقات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتفريعاته؛
- (و) النظر في عملية وضع الصيغة النهائية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للطاقة.